

# 16 تقريراً للميزانيات وطلب رفع حصانة.. وساعتان لمناقشة استعدادات الدفاع المدني والأجهزة الأمنية للأوضاع الإقليمية



جانب من جلسات مجلس الأمة.

## الغانم يرفع الجلسة الخاصة لعدم وجود نصاب نيابي وغياب الحكومة



مرزوق الغانم

رياض عواد

رفع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة الخاصة المقررة لمناقشة قضية التوظيف نهائياً لعدم اكتمال النصاب النهائي وعدم حضور الحكومة.

وقال الغانم «ترفع الجلسة نهائياً لعدم وجود نصاب نيابي وعدم حضور الحكومة».

وكان عدد من النواب قد تقدم بطلب عقد جلسة خاصة لمناقشة قضية التوظيف، ونصه التالي:

استناداً على المادة (72) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة ولأن التوظيف أصبح أزمة وهاجساً لكل الكويتيين ولوجود خلل بنسبة الوظائف الخاصة اليوم والتي كانت مخصصة لمناقشة المتقدمين، ومن منطلق أهمية هذا الموضوع باعتبار أنه من الأمور العاجلة التي يتطلب مناقشتها لأهميتها للخريجين والخريجات الكويتيين وتحديد مستقبهم لذا يرجى التكرم بتوجيه دعوة لعقد جلسة خاصة في يوم الأحد الموافق 23 يونيو 2019 لمناقشة سياسة الحكومة في التوظيف واتخاذ القرارات المطلوبة لمواجهة أزمة التوظيف.

والنواب موقعه الطلب هم: محمد المطير وشعيب المويزري والدكتور عادل الدمخي ورياض العدساني ومحمد المطيري وعبد الله فهد وناصر السويط وعبد الوهاب البابطين والدكتور عبد الكريم الكندري وعبد الله الكندري وأسامة الشاهين.

## الكندري: ملف التوظيف

### أصبح كورقة للضغط والابتزاز

### والمساومات السياسية لبعض النواب



عبدالله الكندري

ستغرب النائب عبد الله الكندري عدم حضور الحكومة الجلسة الخاصة اليوم والتي كانت مخصصة لمناقشة قضية التوظيف التي تهم شريحة كبيرة من المجتمع.

وقال الكندري في تصريح للصحافيين في مجلس الأمة إن كل بيت كويتي يعاني من مشكلة التوظيف ورب الأسرة ينتظر أكثر من سنتين لإيجاد وظيفة لابنه أو ابنته.

وأكد الكندري أن حضوره اليوم كان من أجل السعي لإيجاد حلول حقيقية وواقعية لملف التوظيف الذي طالما عقلت له اجتماعات

وشكلت له لجان، والنتيجة «أسمع جعجعة ولا أرى طحيناً».

وأشار إلى أن ملف التوظيف أصبح كورقة للضغط والابتزاز والمساومات السياسية لبعض النواب والأطراف والضحية هو المواطن والكفاءات الذين ليس لديهم «واسطة» في الحصول على الوظيفة.

وأضاف الكندري أن عدم حضور الحكومة يعني أن شعارها أصبح «لا أرى لا أسمع لا أتكلم».

وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة للسنة المالية 2019/2020.

3. تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (تقريران)

و- التقرير الرابع والخلاصون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن:

1. مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي لبنك الكويت المركزي عن السنة المالية 2017/2018.

2. مشروع قانون يربط ميزانية بنك الكويت المركزي للسنة المالية 2019/2020.

3. تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (تقريران).

1- التقرير التاسع والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن:

1. مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للمؤسسات العامة للتأمينات والاجتماعية للسنة المالية 2019/2020.

2. مشروع قانون يربط ميزانية المؤسسات العامة للتأمينات والاجتماعية عن السنة المالية 2017/2018.

3. تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (تقريران).

ب- التقرير الثلاثون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن:

1. مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عن السنة المالية 2017/2018.

2. مشروع قانون يربط ميزانية الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للسنة المالية 2019/2020.

3. تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (تقريران).

ج- التقرير الثامن والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن:

1. مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي لهيئة أسواق المال الكويتية عن السنة المالية 2017/2018.

2. مشروع قانون يربط ميزانية الهيئة العامة للرقابة ذات الصلة للمؤسسات العامة للتأمينات والاجتماعية عن السنة المالية 2017/2018.

3. تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (تقريران).

د- التقرير الرابع والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن:

1. مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للمؤسسات العامة للتأمينات والاجتماعية عن السنة المالية 2019/2020.

2. مشروع قانون يربط ميزانية المؤسسات العامة للتأمينات والاجتماعية عن السنة المالية 2017/2018.

1. مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي لهيئة العامة للصناعة عن السنة المالية 2017/2018.

2. مشروع قانون يربط ميزانية الهيئة العامة للصناعة للسنة المالية 2019/2020.

3. تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (تقريران).

ج- التقرير الثالث والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن:

1. مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي لهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات عن السنة المالية 2017/2018.

2. مشروع قانون يربط ميزانية الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات للسنة المالية 2019/2020.

3. تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (تقريران).

د- التقرير الرابع والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن:

1. مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي لمجلس الأمة عن السنة المالية 2017/18.

2. مشروع قانون يربط ميزانية مجلس الأمة للسنة المالية 2019/2020.

3. تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الجهات الملحقه وحساباتها الختامية للسنة المالية 2017/2018.

هـ- التقرير الخامس والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن:

1. مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي لبنك الائتمان الكويتي عن السنة المالية 2017/2018.

2. مشروع قانون يربط ميزانية بنك الائتمان الكويتي للسنة المالية 2019/2020.

3. تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (تقريران).

و- التقرير السادس والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن:

1. مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي لهيئة العامة للطرق والنقل البري عن السنة المالية 2017/2018.

2. مشروع قانون يربط ميزانية الهيئة العامة للطرق والنقل البري للسنة المالية 2019/2020.

3. تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (تقريران).

ز- التقرير السابع والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن:

1. مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي لمؤسسة الموانئ الكويتية عن السنة المالية 2017/2018.

2. مشروع قانون يربط ميزانية مؤسسة الموانئ الكويتية للسنة المالية 2019/2020.

3. تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (تقريران).

ب- التقرير الثامن والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن: